

اقتصاد الديون في قطر

الديون السيادية، المالية العامة،
العدالة بين الأجيال



ملخص

تناقش هذه الدراسة اقتصاد الديون في قطر، وما يثيره من أسئلة جوهرية بشأن إدارة الثروة الوطنية ومبررات اللجوء إلى الاقتراض في دولة غنية بموارد النفط والغاز، ومدى جدوى تحمّل كلفته والتزاماته المستقبلية، وتنطلق من هذه الأسئلة لتحليل العلاقة بين الديون السيادية وأولويات الإنفاق وإدارة المالية العامة، وتقييم ما إذا كانت السياسات المتبعة تبني اقتصادًا قادرًا على تمويل احتياجاته بصورة مستدامة، أم تتركز الاعتماد على الريع وتؤجل معالجة الاختلالات، وتقدم الدراسة قراءة للنموذج القطري، تضع جدوى القرارات المالية وشفافيتها ومسؤولية السلطات عن نتائجها في صميم التقييم، وتبحث فيما قد تفرضه هذه القرارات من أعباء على أجيال لم تشارك في اتخاذها.

يتناول الفصل الأول الديون السيادية القطرية من حيث تطورها وبنيتها ومصادر تمويلها، ويناقش مبررات الاقتراض في دولة تمتلك موارد طبيعية وأصولًا استثمارية كبيرة، كما يفحص تكلفة خدمة الدين ومخاطر إعادة تمويله، ويميّز بين ديون الحكومة والتزامات المؤسسات العامة والضمانات المحتملة، موضحًا حدود الاكتفاء بنسبة الدين إلى الناتج المحلي لتقييم الاستدامة المالية.

ويبحث الفصل الثاني حوكمة الدين والثروة العامة، من خلال تقييم شفافية القرارات المالية وفاعلية الرقابة على الاقتراض والإنفاق وإدارة الأصول السيادية، ويتناول مدى إتاحة المعلومات عن الالتزامات الحكومية ونتائج المشروعات، ويضع مسؤولية صانع القرار في صميم التحليل؛ فالقدرة على توفير التمويل لا تعفي السلطات من تبرير استخدامه والكشف عن تكلفته ونتائجه.

ويحلل الفصل الثالث بنية المالية العامة، ويركز على هشاشة الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية، ومدى قدرة الإيرادات الأخرى على تغطية الإنفاق، ويناقش كفاءة المشروعات الكبرى وعوائدها الاقتصادية والاجتماعية وتكاليف تشغيلها، ويختبر ما إذا كانت أولويات الإنفاق تبني قاعدة إنتاجية مستدامة أم تُبقي الاقتصاد مرتبطاً بالريع والتمويل الحكومي.

ويخصص الفصل الرابع للعدالة بين الأجيال، فيناقش ما تتركه السياسات الحالية من أصول منتجة وديون والتزامات وتكاليف، ويختبر قدرة النموذج القطري على الصمود أمام انخفاض إيرادات الطاقة وارتفاع تكلفة التمويل وتغير الطلب العالمي على الغاز، وتؤكد الدراسة أن حماية الأجيال المقبلة تتطلب تحويل الثروة الناضبة إلى موارد مستدامة، وربط الاقتراض بجدوى واضحة،

وإخضاع إدارة المال العام لرقابة فعالة تمنع تأجيل كلفة القرارات
الحالية وتحميلها لمن لم يشاركوا في اتخاذها.

مقدمة

تضع إدارة الثروة الوطنية أي دولة أمام مسؤولية تتجاوز تلبية احتياجات الحاضر إلى صون حقوق المستقبل، وتزداد هذه المسؤولية في الدول التي تعتمد على موارد طبيعية ناضبة، حيث يتعين تحويل عائداتها إلى قاعدة إنتاجية وأصول مستدامة تضمن استمرار الرفاه بعد تراجع المورد أو تغير قيمته الاقتصادية، وفي هذا السياق، تبرز قضية الديون في قطر بوصفها مدخلاً لفحص خيارات الدولة في إدارة مواردها، وتحديد أولويات إنفاقها، وتوزيع المنافع والأعباء بين الأجيال.

ويستدعي اللجوء إلى الاقتراض في دولة غنية بموارد النفط والغاز تقيماً يتجاوز الأرقام المعلنة وحجم المشروعات المنجزة، ليشمل طبيعة الاحتياجات التي يمولها الدين، ومدى تناسب عوائده مع تكلفته، وإسهامه الفعلي في توسيع القدرة الإنتاجية، كما يقتضي التمييز بين اقتراض يبني أصولاً منتجة تحقق منافع مستدامة، وآخر يمول إنفاقاً محدود الجدوى، مع تحديد مسؤولية الجهات التي اتخذت القرار عن أي إخفاق في تحقيق العوائد المتوقعة، وما يترتب عليه من أعباء على المال العام والأجيال المقبلة، فالاقتراض

يُنشئ التزامًا على المال العام، ولذلك ينبغي أن يخضع لتبرير واضح ورقابة فعالة وتقييم يمكن للمجتمع الاطلاع عليه.

ولا يمكن تقييم الديون السيادية بمعزل عن بنية المالية العامة، فالاعتماد على إيرادات النفط والغاز يجعل قدرة الدولة على تمويل التزاماتها مرتبطة بعوامل لا تتحكم فيها بالكامل، من أسعار الطاقة إلى الطلب العالمي والاضطرابات الإقليمية، وقد تمنح فترات ارتفاع الإيرادات انطباعًا بمتانة الوضع المالي، بينما يبقى السؤال قائمًا حول قدرة الإيرادات الأخرى على تغطية الإنفاق، وحول حجم الالتزامات التي تستمر حتى عندما تتراجع العائدات، وبالتالي، فإن دراسة الاستدامة تقتضي النظر إلى ما وراء الفائض السنوي أو نسبة الدين إلى الناتج، لفحص مصادر التمويل وكفاءة الإنفاق ومخاطر السنوات المقبلة.

كما أن ضخامة الإنفاق لا تثبت بذاتها نجاح السياسة الاقتصادية، فالمشروعات الكبرى تُقاس بما تضيفه إلى الإنتاجية وفرص العمل وجودة الخدمات، وبقدرتها على تحقيق منافع مستمرة تبرر تكاليف إنشائها وتشغيلها وصيانتها، وتصبح المسألة أكثر إلحاحًا حين تتخذ قرارات طويلة الأجل دون إتاحة معلومات كافية عن جدواها ومخاطرها وبدائلها؛ إذ لا ينبغي أن تتحول الثروة الوطنية إلى مبرر

لتجاوز السؤال عن الكلفة، أو أن يصبح توافر التمويل بديلاً عن حسن استخدامه.

وتحتل العدالة بين الأجيال موقعاً مركزياً في هذا النقاش، لأن الجيل الحاضر يتصرف في موارد لا تخصه وحده، ويتخذ قرارات قد تقيّد خيارات من يأتي بعده، ولا تتحقق هذه العدالة بمجرد تراكم الأصول، بل تستلزم تقييم قيمتها وعوائدها وسيولتها في مقابل الديون والالتزامات والتكاليف المؤجلة، فالأجيال المقبلة تحتاج إلى اقتصاد منتج ومؤسسات قادرة على إدارة المخاطر، ولا يجوز أن يُطلب منها تحمل كلفة قرارات لم تشارك في اتخاذها دون أن ترث منافع تعادل تلك الكلفة.

الفصل الأول: بنية الدين السيادي ومخاطر الاستدامة

1. تطور الدين السيادي القطري وبنيته

يربط الاقتراض الحكومي إنفاق الحاضر بموارد المستقبل، إذ يتيح للدولة تمويل احتياجاتها مقابل التزامات بالسداد ودفع فوائد أو عوائد على مدى سنوات، وتتوقف جدوى هذا القرض على ما يحققه للمجتمع؛ فإن بنى مشروعات منتجة وخدمات مستدامة أمكن تبرير كلفته، وإن مَوَّلَ إنفاقاً محدود النفع ترك للخزانة أعباء تتجاوز فوائده، ومن هذا المنطلق، ينبغي تقييم الدين القطري على أساس نتائج استخدامه وكلفته الفعلية، لا بمجرد قدرة الدولة على الوفاء به، فوفرة الغاز لا تمنح قرارات الاستدانة حصانة من النقد، ولا تعفي السلطات من مسؤولية حماية الثروة الوطنية وصون نصيب الأجيال المقبلة منها.

وخلال الفترة من 2020 إلى 2023، بلغ دين الحكومة المركزية القطرية 381,7 مليار ريال في 2020، ثم 382 مليار ريال في 2021، قبل أن ينخفض إلى 365.2 مليار ريال في 2022 و 338.6 مليار ريال في 2023، ويعني ذلك تراجعاً فعلياً في رصيد الدين، لكنه ظل التزاماً مالياً كبيراً، أما نسبته إلى حجم الاقتصاد،

فقد انخفضت من 72.6% في 2020 إلى 58.4% في 2021 رغم بقاء قيمة الدين شبه ثابتة، وهذا يوضح للقارئ أن انخفاض النسبة لا يعني بالضرورة سداد ديون بالحجم نفسه؛ فقد يحدث لأن قيمة الاقتصاد ارتفعت، وفي المقابل، ارتفعت النسبة من 42.6% في 2022 إلى 43.7% في 2023 رغم انخفاض مبلغ الدين، لذلك فإن استخدام هذه النسبة وحدها لإبراز نجاح السياسة المالية يقدم صورة ناقصة.

وينقسم الدين الحكومي بين تمويل محلي وتمويل خارجي، ففي 2023 بلغ الدين الخارجي 178.2 مليار ريال، مقابل 160.4 مليار ريال للدين المحلي، أي نحو 52.6% و 47.4% من الإجمالي، بحساب النسب من بيانات صندوق النقد الدولي، وهذه أرقام الحكومة المركزية، وليست ديون جميع البنوك والشركات القطرية، ويجعل التمويل الخارجي الاقتراض الجديد مرتبطًا بظروف الأسواق العالمية، بينما قد يضغط التوسع في التمويل المحلي على الأموال المتاحة للشركات والأفراد إذا استحوذت الحكومة على جانب كبير منها، وبالتالي، فإن الاقتراض من الداخل لا يجعل الدين بلا مخاطر، كما أن الاقتراض من الخارج لا يصبح آمنًا لمجرد إقبال المستثمرين عليه.

وتستخدم الدولة أدوات مختلفة للحصول على التمويل، منها السندات والصكوك وأذون الخزانة، وبصورة مبسطة، تمنح السندات حاملها حق استرداد أصل المبلغ والحصول على مدفوعات متفق عليها، بينما تُنظم الصكوك وفق هيكل تعاقدية وتمنح المستثمر عوائد بحسب شروطها، وتُستخدم أذون الخزانة عادة للتمويل قصير الأجل، وهذه الأسماء المختلفة لا تلغي الالتزام المالي، كما أن تقسيم الدين إلى محلي وخارجي يختلف عن تقسيمه إلى سندات وصكوك؛ فلا يمكن استنتاج حصة كل أداة من حصة التمويل المحلي أو الخارجي.

وتظهر كلفة الاقتراض بوضوح في السندات المحلية المسجلة في يونيو 2024، إذ بلغت قيمة أربع شرائح 6.15 مليار ريال، بمعدلات قسمة سنوية تراوحت بين 4.75% و 5%، واستحقاقات موزعة على أعوام 2026 و 2027 و 2029 و 2031، والقسمة هي المدفوع السنوي المتعاقد عليه كنسبة من القيمة الاسمية للسند، وهذه المدفوعات تستمر وفق شروط الإصدار، حتى إن أخفقت الأنشطة الممولة في تحقيق المنافع المتوقعة، ومن هنا تأتي ضرورة مساءلة السلطات عن جدوى استخدام الأموال، لأن الخزانة تتحمل الكلفة بصرف النظر عن جودة القرار الذي أنشأها.

2. مبررات الاقتراض في ظل وفرة الثروة

تضع سياسة الاقتراض في قطر السلطات أمام مسؤولية لا يمكن تجاوزها بالحديث عن ضخامة الثروة الغازية والأصول الاستثمارية، فالدولة التي تمتلك هذه الموارد مطالبة بأن تبرهن على ضرورة الاستدانة وجدواها، وأن تفسر سبب تفضيلها على إعادة ترتيب الإنفاق أو استخدام جزء من السيولة المتاحة، ولا يمنح نجاح بيع السندات شهادة بحسن إدارة المال العام؛ إذ يستطيع المستثمر أن يطمئن إلى استرداد أمواله، بينما يظل المجتمع بحاجة إلى معرفة ما إذا كان الاقتراض يخدم مصالحه أم يحمله كلفة خيارات مالية غير مدروسة.

وتقدم موازنة قطر لعام 2026 مثالاً ملموساً على هذه المسألة، فقد قُدرت الإيرادات بنحو 199 مليار ريال، مقابل مصروفات تبلغ 220.8 مليار ريال، بعجز قدره 21.8 مليار ريال، وهو ما أعلن وزير المالية تمويله بأدوات دين محلية وخارجية، كما ارتفعت المصروفات المقدرة بنسبة 5% مقارنة بالموازنة السابقة، مقابل نمو الإيرادات بنحو 1% وهذه تقديرات للموازنة وليست نتائج التنفيذ النهائية، لكنها تكشف اختياريًا ماليًا واضحًا يتمثل في توسيع الإنفاق بوتيرة أسرع من الإيرادات وتغطية الفرق بالاقتراض.

ولا يكفي وصف تقديرات الإيرادات بأنها متحفظة لتبرير هذا الاختيار؛ فالتحفظ في حساب الموارد يجب أن يصاحبه تدقيق صارم في الالتزامات، وتمويل العجز بالدين يوفر الأموال اللازمة لتنفيذ الموازنة، لكنه لا يثبت أن جميع بنودها ضرورية أو أن بدائل أقل تكلفة قد دُرست، ولذلك تقع على السلطات القطرية مسؤولية بيان ما الذي يستحق الاقتراض من أجله، وما الذي يمكن تأجيله أو تخفيض كلفته، بدل جعل الاستدانة وسيلة ميسرة للإبقاء على أولويات الإنفاق دون مراجعة كافية.

وتزداد أهمية هذه المسألة بسبب استمرار اعتماد الموازنة على الطاقة، ففي تقديرات عام 2026، بلغت إيرادات النفط والغاز 155 مليار ريال، مقابل 44 مليار ريال من الإيرادات غير النفطية؛ أي إن الطاقة تمثل نحو 78% من إجمالي الإيرادات المقدرة، كما حُصصت 62.8 مليار ريال للمصروفات الرأسمالية الكبرى، ويبين ذلك أن تمويل الدولة ما زال مرتبطًا بدرجة كبيرة بمورد تتغير أسعاره وظروف تصديره، وأن استمرار المشروعات ينبغي أن يخضع لتقييم قدرتها على بناء مصادر دخل وإنتاج مستقلة عن الإنفاق الحكومي، فتنفيذ المشروعات بأموال متاحة اليوم لا يضمن قدرتها على تخفيف الاعتماد على الغاز غدًا.

وفي هذا السياق، لا يصح اعتبار ضخامة المشاريع القطرية أو بروزها الإعلامي دليلاً على جدواها، فالمشروع الذي يحتاج إلى تمويل للبناء ثم دعم مستمر للتشغيل قد يضيف التزامات بدل أن يخففها، وبالتالي تفرض هذه المشاريع نشر تقييم يوضح ما تحقق منها، وما تجاوز كلفته الأصلية، وما يحتاج إلى تمويل إضافي، وأي مشروع يُموّل بالاقتراض دون إثبات منفعة تتناسب مع كلفته يجعل الخزانة تتحمل التزاماً تعاقدياً مقابل عائد غير مضمون.

أما إعادة تمويل الديون السابقة، فتحتاج بدورها إلى عرض واضح، فعندما تقتصر قطر لسداد التزام مستحق، فإنها تستبدل ديئاً بدين ولا تتخلص من العبء بالضرورة، وقد يساعد التجديد على توزيع المدفوعات أو خفض الكلفة إذا تحسنت الشروط، لكنه قد يزيدها إذا ارتفعت الفائدة، ولذلك ينبغي أن توضح السلطات في كل إصدار مقدار ما يذهب إلى تمويل العجز، وما يخصص للمشروعات، وما يستخدم لسداد ديون قديمة، ومن دون هذا التفصيل، يصعب تقييم ما إذا كان الإصدار يضيف منفعة اقتصادية أم يمدد التزامات قائمة.

وتبرز المسألة الأكثر حساسية في اقتراض الحكومة بالتزامن مع الاحتفاظ بأصول جهاز قطر للاستثمار، فقد قدّر صندوق النقد

الدولي أن الأصول الخارجية للجهاز تجاوزت 200% من الناتج المحلي الإجمالي في 2023، لكنه أشار أيضًا إلى استمرار نقص في تغطية البيانات المالية والخارجية وتفصيلها، بما يشمل بيانات مراكز الجهاز، وأوصى بإطار لإدارة الأصول والالتزامات يشمل الحكومة والجهاز والمؤسسات المرتبطة بالدولة، وهذا القصور يضعف قدرة القارئ والباحث على اختبار المبرر الذي يستند إلى الحفاظ على الاستثمارات بدل استخدامها لتقليل الحاجة إلى الدين.

3. الدين المعلن والالتزامات التي قد تتحملها الدولة

لا يقدم رقم الدين الحكومي وحده صورة كاملة عن المخاطر المالية التي قد تواجهها قطر؛ فهو يوضح التزامات الحكومة ضمن نطاق إحصائي محدد، لكنه لا يبيّن ديون الشركات العامة، أو الضمانات التي قدمتها الدولة، أو كلفة التدخل المحتمل لدعم مؤسسة متعثرة، ولذلك فإن الاستناد إليه وحده للحكم على سلامة الوضع المالي يترك جوانب أساسية خارج التقييم، ويصبح هذا القصور أكثر أهمية حين تتداخل أدوار الحكومة والمؤسسات العامة والبنوك، وتنتقل آثار القرارات المالية من جهة إلى أخرى.

وقد أشار صندوق النقد الدولي في تقريره المنشور عام 2025 إلى أن البيانات المالية المستخدمة تغطي الحكومة المركزية فقط، وطالب السلطات القطرية بتوسيع التغطية، لتشمل القطاع العام الأوسع وجماز قطر للاستثمار، كما أوصى بإطار لإدارة الأصول والالتزامات يجمع الحكومة والجهاز والمؤسسات المرتبطة بالدولة، وتكشف هذه التوصيات أن قراءة الحسابات الحكومية منفردة لا تكفي لتقييم حجم المخاطر المالية للدولة، وأن اكتمال الصورة يظل مطلبًا أساسيًا للمساءلة.

ويقتضي التحليل التمييز بين ثلاثة أنواع من الالتزامات، وهي دين الحكومة الذي تتحمل الخزنة سداذه مباشرة، و ديون الشركات العامة التي تقع، من حيث الأصل، على الشركات المقترضة، ولا تتحول تلقائيًا إلى دين حكومي لمجرد ملكية الدولة لها، وثالثها التزامات البنوك، ومنها الاقتراض والودائع، التي تمثل جزءًا من نشاطها المالي وثقيّم في مقابل أصولها وقدرتها على الوفاء، والخلط بين هذه الأنواع يفسد التحليل، لكنه لا يبرر تجاهل الروابط التي قد تجعل خسارة مؤسسة أو تعثرها مصدر ضغط على المال العام.

وفي الحالة القطرية، ينبغي إخضاع هذه الروابط لتقييم واضح، فإذا اقترضت شركة عامة لتمويل مشروع ثم عجزت عن السداد، فقد

تواجه الحكومة ضغطًا لتقديم الدعم حفاظًا على خدمة أساسية أو أصل استراتيجي، وإذا تعرض بنك مهم لضغوط شديدة، فقد ترى السلطات أن التدخل ضروري لحماية الاستقرار المالي، وهذه احتمالات تحتاج إلى دراسة، وليست التزامات حكومية مؤكدة سلفًا، غير أن استبعادها من النقاش يخلق انطباعًا زائفًا بأن حدود الحسابات المنشورة هي نفسها حدود المسؤولية المالية المحتملة للدولة.

وتزداد المسؤولية وضوحًا عند وجود ضمان حكومي، فالضمان يعني تعهد الدولة بتحمل التزام وفق شروط محددة إذا أخفق الطرف الأصلي في الوفاء به، وقد لا يترتب عليه إقفاق عند إصداره، لكنه يمكن أن يتحول إلى مطالبة فعلية على الخزنة لاحقًا، ولذلك ينبغي نشر قيمته والمستفيد منه ومدته وشروط تفعيله، وتقدير احتمال استخدامه، فالضمان الذي لا يظهر في رصيد الدين المباشر لا يصبح بلا كلفة أو مخاطر، ولا يجوز أن يُمنح دون تقييم ورقابة لمجرد أن أثره المالي مؤجل، هذا بالإضافة إلى التزامات محتملة لا تقوم على ضمان صريح، مثل الدعم الذي قد تقدمه الحكومة لمؤسسة عامة أو مشروع متعثر، كما قد تتضمن بعض عقود الشراكة مع القطاع الخاص مدفوعات مستقبلية أو تعويضات تتحقق عند وقوع شروط معينة، ولذلك أوصى صندوق النقد

الدولي بأن ترافق الموازنة القطرية تقييمات منتظمة للمخاطر المالية، بما فيها مخاطر الشركات بين القطاعين العام والخاص، ويعني ذلك أن تقييم السياسة المالية ينبغي أن يشمل العقود والضمانات والاحتمالات التي قد تنتج إنفاقاً لاحقاً، إلى جانب الديون المستحقة مباشرة.

إن تقديم المعلومات المالية في قطر بصورة مجزأة يضعف الشفافية ويعرقل المساءلة، ويحرم المجتمع من تقييم حجم الالتزامات والمخاطر التي قد تتحملها الخزنة العامة، فنشر أرقام الدين الحكومي إلى جانب أرقام ضخمة للأصول الاستثمارية، دون توضيح صلتها بديون المؤسسات العامة والضمانات الحكومية، يقدم صورة ناقصة لا تصلح أساساً للحكم على متانة الوضع المالي، كما أن الاستناد إلى ضخامة الأصول للإيجاء بالأمان يتجاهل أن بعضها قد يصعب تسويله سريعاً، أو يتطلب بيعه تحمل خسائر، وأن قيمته وعوائده معرضتان للتقلب، وتحمل السلطات مسؤولية الكشف عن هذه العلاقات والمخاطر، وبيان الموارد المتاحة فعلاً للوفاء بالالتزامات عند الأزمات؛ فالإكتفاء بأرقام منفصلة توهي بالقوة، دون إظهار الأعباء المقابلة وحدود التصرف في الأصول، يقوّض صدقية الخطاب الرسمي عن القدرة المالية للدولة ويترك المجتمع أمام تطمينات يصعب التحقق منها.

4. حدود مؤشرات الاستدامة

تظل مؤشرات الاستدامة المالية في قطر عاجزة عن تقديم صورة مكتملة ما لم يُفسَّر ما يقف وراء تحسنها؛ فانخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي لا يكفي لإثبات نجاح إدارة المديونية، خصوصًا عندما يرتبط بارتفاع أسعار الطاقة وزيادة الناتج الاسمي أكثر مما يرتبط بتراجع رصيد الدين نفسه، ولذلك، فإن الاستناد إلى هذه النسبة لتأكيد متانة الوضع المالي، دون توضيح العوامل التي أدت إلى انخفاضها، يمنح التحسن الظاهر دلالة أكبر مما تسمح به الأرقام، ويوجب استمرار اعتماد الخزنة على إيرادات متقلبة، فاختزال الاستدامة المالية في انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي يقدم قراءة قاصرة للوضع القطري؛ فهذه النسبة قد تتحسن بفعل ارتفاع قيمة إنتاج الطاقة، دون انخفاض مماثل في الالتزامات، وبحسب تقرير صندوق النقد^[1] الدولي المنشور في فبراير 2025، انخفضت النسبة من 58.4% عام 2021 إلى 42.6% عام 2022، بينما تراجع رصيد الدين من 382 إلى 365.2 مليار ريال، أي بنحو 4.4% فقط، وارتفع الناتج الاسمي من 654.2 إلى 858 مليار ريال، أي بنحو 31.2% وهذه المقارنة تكشف أن التحسن الكبير في النسبة تجاوز بكثير الانخفاض الفعلي في الدين؛ ولذلك فإن تقديمه باعتباره

إنجازًا في إدارة المديونية، دون شرح أثر ارتفاع الناتج، يبالغ في دلالاته.

وتكشف موازنة 2026^[2] استمرار خلل أكثر عمقًا في مصادر تمويل الدولة، فوفق الأرقام التي أعلنها وزير المالية، تبلغ الإيرادات المقدرة 199 مليار ريال، منها 155 مليارًا من النفط والغاز و 44 مليارًا من الإيرادات غير النفطية، وبحساب النسب، تمثل الطاقة نحو 77.9% من الإيرادات، بينما لا تغطي الإيرادات غير النفطية سوى 19.9% من الإنفاق المقدّر البالغ 220.8 مليار ريال، وهذا الاعتماد يضع حدودًا واضحة لخطاب التنويع الاقتصادي؛ فتوسع الأنشطة خارج قطاع الطاقة لم ينتج بعد قاعدة إيرادات عامة قادرة على تمويل معظم الإنفاق، كما ارتفع العجز المخطط من 13.2 مليار ريال في 2025 إلى 21.8 مليارًا في 2026، بزيادة محسوبة تقارب 65%، مع إعلان تمويله بأدوات دين محلية وخارجية، وهذه تقديرات موازنة، وليست نتائج تنفيذ نهائية، لكنها تكشف استمرار الحاجة إلى الاقتراض حتى ضمن التخطيط الرسمي.

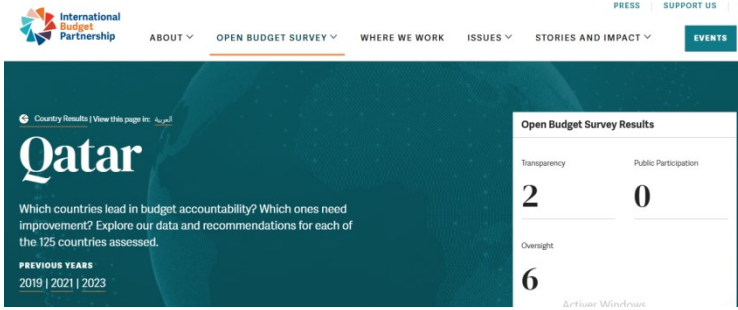
أما عبء السداد، فتتضح حساسيته عند مقارنته بالإيرادات غير الهيدروكربونية، ففي 2023 بلغت الفوائد 11.2 مليار ريال، مقابل إيرادات إجمالية قدرها 254.4 مليارًا، منها 211.9 مليارًا إيرادات

هيدروكربونية وفق تعريف الصندوق^[3]؛ أي إن الفوائد وحدها تعادل، بحساب النسبة، نحو 26.4% من الإيرادات غير الهيدروكربونية، وبلغت خدمة الدين الخارجي الحكومي 11.9% من إجمالي الإيرادات، بما يعادل نحو 71.2% من الإيرادات غير الهيدروكربونية.

إن الاكتفاء بمقارنة السداد بإيرادات تشمل تدفقات الطاقة الكبيرة يخفف مظهر العبء، لكنه لا يوضح قدرة الخزنة على تحمله إذا تراجعت تلك التدفقات، ويصبح هذا الاعتماد أشد خطورة عند انخفاض أسعار الطاقة بالتزامن مع ارتفاع كلفة الاقتراض، وقد أشار صندوق النقد إلى أن انخفاض الأسعار قلّص الفوائض المالية في 2023، وحذر من أن توسع المعروض العالمي من الغاز قد يضغط على الأسعار مستقبلاً.

الفصل الثاني: إدارة الدين والثروة وحدود الشفافية والمساءلة

1. صناعة الدين العام وحدود المحاسبة



مسح الموازنة المفتوحة لعام 2023، الصادر عن منظمة الشراكة الدولية للموازنة

تتمثل مشكلة صناعة الدين العام في قطر في ضعف المحاسبة التي يفترض أن تضبط قرار الاقتراض وتكشف كلفته للمجتمع، فالمادة 32 من الدستور تنص على تنظيم قروض الدولة بقانون، ويخصص قانون النظام المالي للدولة رقم 2 لسنة 2015 فصلاً للاقتراض والإقراض والاستثمار، كما تمنح المادة 76 مجلس الشورى صلاحية إقرار الموازنة والرقابة على السلطة التنفيذية، وتوجب المادة 107 عرض مشروع الموازنة عليه قبل بداية السنة المالية بشهرين على الأقل، لكنها تجعل تعديل المجلس للمشروع

مشروطًا بموافقة الحكومة، وهنا يظهر قيد جوهري فالجهة التي تراقب الإنفاق لا تستطيع تعديل الموازنة باستقلال عن الجهة التي أعدها .

وتزداد هذه الإشكالية مع تعديلات الدستور لعام 2024؛ إذ أصبحت المادة 77 تنص على مجلس شورى لا يقل عن 45 عضوًا، يُعيّنون بقرار أميري، وهذا الترتيب يضعف أساس المساءلة الشعبية المباشرة عن قرارات مالية تمتد آثارها سنوات طويلة؛ فالمواطن لا يختار أعضاء المجلس الذي يفترض أن يراجع الموازنة ويحاسب السلطة التنفيذية، وبذلك، تبقى استقلالية الرقابة رهينة الممارسة الفعلية، لا مجرد النصوص التي تمنحها صلاحياتها.

أما الممارسة التي قيّمها مسح الموازنة المفتوحة^[8] لعام 2023، فتقدم مؤشرات شديدة السلبية؛ فقد حصلت قطر على 2 من 100 في شفافية الموازنة، وصفر من 100 في المشاركة العامة، و6 من 100 في الرقابة المؤسسية، واحتلت المرتبة 121 من أصل 125 دولة في الشفافية، وخلص المسح إلى ضعف رقابة مجلس الشورى خلال إعداد الموازنة وغياها خلال التنفيذ، لتكشف قصورًا موثقًا يتجاوز وجود المؤسسات إلى مدى فاعلية عملها وإتاحة نتائجها للجمهور.

إن اتخاذ التزامات باسم الدولة مع هذا المستوى المتدني من الإفصاح والمشاركة يحرم المجتمع من أدوات تقييم ضرورتها وكلفتها وبدائلها، فالموافقة المؤسسية وحدها لا تمنح الاقتراض محاسبة حقيقية، ما لم تُنشر شروطه وآجاله وضماناته، وتُكشف مبرراته ونتائج الرقابة عليه، ومن حق المواطنين معرفة الالتزامات التي ستتحملها الخزنة مستقبلاً، ومساءلة من اتخذها؛ فالدين العام يرتب مسؤولية عامة، ولا يجوز أن يبقى تديره محصوراً في دائرة القرار الرسمي.

2. شفافية الحسابات العامة

تظل شفافية الحسابات العامة في قطر ناقصة ما لم تُمكن البيانات المنشورة من تتبع الالتزامات المالية وتقييم مخاطرها، فنشر إجمالي الدين لا يوضح موعد سداذه، وكلفة فوائده، وشروط إعادة تمويله، كما لا يبيّن ما قد تتحمله الخزنة من ضمانات والتزامات محتملة، والمطلوب هو إفصاح مترابط يتيح معرفة العبء السنوي للسداد، والجهات المستفيدة من الضمانات، وشروط تفعيلها؛ لأن غياب هذه التفاصيل يجعل الأرقام الإجمالية محدودة القيمة في تقييم المخاطر.

وقد طالب صندوق النقد الدولي¹⁹ قطر بنشر وثائق الموازنة السنوية وتقارير الأداء الفصلية، و توسيع تغطيتها وإضافة معلومات أكثر تفصيلاً عن العمليات المالية وخطط الموازنة، وتحسين توقيت البيانات ودقتها والتحليل المصاحب لها، وهذه الملاحظات تكشف أن وجود منشورات مالية لا يكفي لإثبات اكتمال الإفصاح؛ فالمعيار هو قدرتها على تفسير القرارات وكشف تبعاتها، لا مجرد إعلان نتائجها.

ويظهر القصور أيضًا عند قراءة الموازنة بمعزل عن الشركات العامة وجماز قطر للاستثمار، فقد أوصى الصندوق بإطار أشمل لإدارة الأصول والالتزامات السيادية يشمل الجهاز والمؤسسات المرتبطة بالحكومة، إلى جانب تقييمات منتظمة للمخاطر المالية، ومن هنا، فإن عرض أصول الدولة وديونها في حسابات منفصلة، دون توضيح التحويلات والضمانات والالتزامات المتبادلة، يصعب تقييم وضعها المالي ككل، والسلطات مسؤولة عن كشف هذه الروابط، بدل ترك الجمهور يستنتج سلامة المالية العامة من ضخامة الأصول أو انخفاض دين الحكومة المركزية وحده.

الفصل الثالث: المالية العامة و هشاشة الاعتماد على الريع

1. الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية

ترتبط المالية العامة في قطر بدرجة كبيرة بإيرادات النفط والغاز، وهو ارتباط يكشف حدود التقدم في تنوع مصادر تمويل الدولة، فوجود قطاعات تجارية وعقارية وسياحية لا يكفي لإثبات استقلال الموازنة عن الطاقة، ما دامت الخزنة تعتمد عليها لتغطية معظم احتياجاتها، وبتمثل الخلل الأساسي في أن قدرة الدولة على تمويل التزاماتها تظل شديدة التأثر بسوق عالمية لا تتحكم في أسعارها، بينما تستمر الرواتب والخدمات وتكاليف المشروعات حتى عندما تتراجع الإيرادات.

وتوضح تقديرات موازنة 2026 حجم هذا الاعتماد؛ فقد بلغت الإيرادات المتوقعة قرابة أربعة ريالات من كل خمسة تدخل الخزنة مصدرها النفط والغاز، وهذه أرقام مخططة وليست حصيلة التنفيذ النهائية، لكنها تبين أن تمويل الدولة لا يزال قائماً أساساً على الموارد الهيدروكربونية.

وهذا الاعتماد ليس ظاهرة عابرة، فوفق بيانات صندوق النقد الدولي المستندة إلى وزارة المالية، بلغت الإيرادات المرتبطة بالهيدروكربونات 253.1 مليار ريال في 2022، بما يعادل 85% من إجمالي الإيرادات، ثم انخفضت إلى 211.9 مليار ريال في 2023، مع استمرار حصتها عند 83.3% ويشمل تعريف الصندوق عوائد الاستثمار والضرائب على الشركات الناتجة عن الأنشطة الهيدروكربونية، لذلك لا تُقارن هذه النسب مباشرة بتصنيف الموازنة دون مراعاة اختلاف التعريف، وتكشف هذه البيانات أن بعض الإيرادات التي تظهر تحت مسميات الضرائب أو عوائد المؤسسات تظل مرتبطة بالطاقة، فلا يصح اعتبارها دليلاً تلقائياً على التنويع.

وتنتقل تقلبات الأسواق إلى الموازنة عندما تتغير حصيلة صادرات الطاقة والأرباح والتحويلات والضرائب المرتبطة بها، وقد تختلف سرعة هذا الانتقال بحسب العقود والكميات المصدرة وآليات التسعير، لكنه يظل مؤثراً في الموارد العامة، ويوضح صندوق النقد الدولي^[4] أن انخفاض أسعار الهيدروكربونات ساهم في تراجع الفائض المالي القطري من 10.4% من الناتج المحلي في 2022 إلى نحو 5.6% في 2023، كما أفاد البنك الدولي^[5] بأن الإيرادات

الهيدروكربونية انخفضت بنحو 18% في 2024، وانكمش الفائض المالي إلى 0.7% من الناتج المحلي.

وتبرز هذه التحولات هشاشة الاعتماد على الفائض السنوي بوصفه شهادة على نجاح السياسة المالية، فالفائض يعني أن الإيرادات تجاوزت المصروفات خلال سنة معينة، لكنه لا يوضح وحده سبب ذلك، وقد يتحقق لأن أسعار الطاقة ارتفعت، دون أن تكون الدولة قد بنت مصادر دخل أكثر استقرارًا أو حسّنت كفاءة الإنفاق بالقدر نفسه، وقد ربط صندوق النقد الدولي^[6] فائض عام 2022 بالمكاسب الاستثنائية من الهيدروكربونات، ولذلك فإن نسبته إلى حسن الإدارة يختزل الحقيقة ويحوّل مكاسب السوق العالمية إلى رصيد سياسي للسلطات.

وتتحمل السلطات القطرية مسؤولية استمرار هذا الاعتماد، لأن وفرة الموارد أتاح لها فرصة لبناء قاعدة مالية أكثر تنوعًا، ولا يكفي التعويل على زيادة إنتاج الغاز لمعالجة المشكلة؛ فالتوسع قد يزيد الإيرادات والاحتياطيات، لكنه يوسع المورد نفسه، ولا يثبت تنويع مصادر التمويل، كذلك فإن اعتماد سعر نفط متحفظ لإعداد الموازنة يساعد على الحد من المبالغة في التقديرات، لكنه لا يغير بنية الإيرادات ولا يجعلها مستقلة عن تقلبات الطاقة.

2. التنوع المعلن واستمرار الارتكان للنفت والغاز

تكشف بيانات صندوق النقد الدولي^[7] أن التنوع الاقتصادي في قطر لم يعالج جوهر الاعتماد المالي على النفط والغاز، فرغم أن القطاعات غير الهيدروكربونية أصبحت تنتج نحو ثلثي الناتج الاقتصادي، فإن اتساع إنتاجها لم يتحول إلى موارد حكومية تكفي لتمويل الإنفاق العام؛ ويؤكد الصندوق أن تنوع الإيرادات والصادرات تقدم بوتيرة أبطأ من تنوع الإنتاج، ولذلك، فإن الاستناد إلى حصة هذه القطاعات لإثبات التحرر من الاعتماد على الطاقة يخلط بين ما ينتجه الاقتصاد وما تحصل عليه الخزنة.

وتوضح أرقام عام 2023 حجم هذا القصور؛ إذ شكّلت الإيرادات المرتبطة بالهيدروكربونات 84% من إجمالي الإيرادات الحكومية، بينما اقتصرت حصة الموارد غير الهيدروكربونية على 16% وبحساب التغطية من بيانات الصندوق، لم تكن هذه الموارد تكفي إلا لتمويل نحو 20% من الإنفاق الحكومي، تاركة نحو 80% منه بحاجة إلى مصادر تمويل أخرى، وفي مقدمتها عائدات النفط والغاز، وهكذا، تظل الخزنة معتمدة على الطاقة رغم اتساع الأنشطة المصنفة خارج قطاعها.

كما أن هذا الاتساع لا يضمن استقلال تلك الأنشطة؛ فالصندوق يربط توسع الاقتصاد غير الهيدروكربوني بالاستثمارات العامة الكبيرة، ويربط نموه بالاستثمار الحكومي وامتدادات مشروعات الغاز، وبقدر اعتماد الشركات على المشروعات والعقود الحكومية، تنتقل عائدات الطاقة إلى البناء والتجارة والخدمات، فيظهر التنوع في طبيعة النشاط بينما يستمر الاعتماد في مصدر التمويل، وهذا هو الخلل الذي لا يحجبه خطاب التنوع فتعدد القطاعات لا يكفي لبناء استقلال مالي ما دامت الخزنة عاجزة عن تغطية معظم إنفاقها بموارد خارج النفط والغاز.

الفصل الرابع: الأجيال القادمة وكلفة الخيارات المالية الراهنة

1. الثروة الناضبة وحقوق الأجيال القادمة

تضع طبيعة الثروة الغازية الناضبة السلطات القطرية أمام مسؤولية تتجاوز تمويل الإنفاق الراهن؛ فكل كمية تُستخرج وتُباع تقلل المورد المتاح للأجيال اللاحقة، ويجب أن يقابلها بناء ثروة بديلة قادرة على توليد الدخل بعد تراجع عائدات الطاقة، ولذلك، فإن تقييم السياسة المالية ينبغي أن يبدأ بتحديد ما يُستهلك من هذه العوائد اليوم، وما يتحول إلى ادخار واستثمارات نافعة للمستقبل، فالوفرة الحالية لا تمنح السلطة حق التصرف في الموارد وكأن الجيل الحاضر مالِكها الوحيد، ولا تجعل الإنفاق الواسع دليلاً على حسن إدارتها.

ويقتضي الإنصاف قياس الثروة العامة الصافية للفرد، عبر احتساب الأصول بعد خصم الديون والالتزامات، ثم مراعاة تغير عدد السكان بمرور الزمن، فقد ترتفع قيمة الأصول الإجمالية، بينما تراجع حصة الفرد منها إذا ازدادت الالتزامات أو نما السكان بوتيرة أسرع من تراكم الثروة، وبالتالي، فإن الاكتفاء بإبراز حجم الاستثمارات

يجب المعيار الأهم، وهو أثر السياسات الحالية في نصيب الفرد من الأجيال القادمة من الثروة الصافية؛ فقد تتضخم الأصول الإجمالية، بينما يتراجع نصيبه من الموارد وتزايد حصته من الديون والالتزامات، ويقتضي القياس الدقيق تحديد ما إذا كان احتساب نصيب الفرد يستند إلى عدد المواطنين أم مجموع السكان، لأن اختلاف أساس الحساب يغير النتائج ودلالاتها.

2. الأعباء المؤجلة للسياسات الحالية

تُنشئ السياسات المالية القطرية التزامات تتجاوز زمن الإعلان عن المشروعات وتنفيذها، وتمتد إلى موازنات وأجيال مقبلة، فالدولة لا تدفع ثمن المنشأة عند بنائها فقط، بل تتحمل لاحقاً تشغيلها وصيانتها وتجديدها، كما أن الاقتراض يوفر أموالاً للحاضر مقابل استحقاقات مستقبلية، ولذلك فإن تقييم الإنجازات بحجم الإنفاق والمنشآت يقدم صورة ناقصة، ما لم يقترن بإظهار الكلفة الكاملة التي تتركها القرارات بعد انتهاء مرحلة التنفيذ.

وتمتد بعض القروض القطرية إلى منتصف هذا القرن، وهو ما يجعل كلفتها جزءاً من الموارد التي ستديرها الأجيال المقبلة، فالمشكلة تتجاوز مبلغ الاقتراض اليوم إلى الفوائد المترتبة وموعد

سداد الأصل، ومدى قدرة المشروعات الممولة على تحقيق منافع تعادل هذه الالتزامات، ولا تكفي الثروة الغازية لتبرير القرار؛ إذ تظل السلطات مسؤولة عن إثبات أن الأموال المقترضة تبني قدرة إنتاجية مستدامة، بدل استهلاك موارد المستقبل.

ويوضح الجدول التالي امتداد بعض الالتزامات المالية القطرية إلى عقود مقبلة، استنادًا إلى تقرير وكالة ستاندرد آند بورز^[10] للتصنيفات الائتمانية الصادر في يوليو 2020، ووثيقة إصدار سندات قطر للبترول، التي أصبحت قطر للطاقة، المنشورة عبر بورصة لندن^[11] في يوليو 2021، ويعرض قيم الشرائح ومعدلات فوائدها وآجال استحقاقها وفق شروط الإصدار الأصلية، مع احتساب المدفوعات السنوية بضرب القيمة الاسمية لكل شريحة في معدل فائدتها، دون إدراج سداد أصل الدين أو الرسوم.

الجهة المقترضة والإصدار	قيمة الشريحة عند الإصدار	الفائدة السنوية القسمة	سنة الاستحقاق	المدفع السنوي المحسوب
الحكومة القطرية إصدار 2020	5 مليارات دولار	4.4%	2050	220 مليون دولار
قطر للطاقة إصدار 2021	3.5 مليارات دولار	2.25%	2031	78.75 مليون دولار
قطر للطاقة إصدار 2021	3.5 مليارات دولار	3.125%	2041	109.375 ملايين دولار
قطر للطاقة إصدار 2021	4 مليارات دولار	3.3%	2051	132 مليون دولار

وتبرز شريحة الحكومة المستحقة في 2050 حجم الكلفة الممتدة؛ فالقسمة على خمسة مليارات دولار تعادل 220 مليون دولار سنوياً، وإذا بقيت الشريحة بكامل قيمتها طوال أجلها الأصلي البالغ ثلاثين سنة، يبلغ مجموع القسائم الاسمي 6.6 مليار دولار، إضافة إلى رد أصل الدين البالغ خمسة مليارات، وهذا حساب تعاقدى غير مخصص، وليس تقديراً بالقيمة الحالية، لكنه يوضح أن كلفة الحصول على التمويل تستمر طويلاً بعد إنفاق حصيلته، أما قطر للطاقة، فتضم شريحتا 2041 و2051 وحدهما أصل دين قدره 7.5 مليار دولار، بقسائم سنوية مجمعة تبلغ 241.375 مليون دولار

وفق شروط الإصدار الأصلية، وبافتراض استمرار الشريحتين كاملتين حتى الاستحقاق، تبلغ قسائهما طوال عشرين وثلاثين سنة على التوالي نحو 6.2 مليار دولار، قبل رد الأصل.

ويستحق هذا الاقتراض مساءلة قوية لأنه يرتبط بتوسيع القطاع الذي تعتمد عليه المالية العامة أصلاً، فقد أوضح صندوق النقد الدولي أن اقتراض قطر للطاقة البالغ 12.5 مليار دولار في 2021 استهدف تمويل توسع كبير في الغاز الطبيعي المسال، في مساع لأن يحقق التوسع عوائد، لكن هذه النتيجة تحتاج إلى اختبار في ظل احتمالات انخفاض الأسعار أو تغير الطلب وارتفاع تكاليف التشغيل، كما أن خدمة دين الشركة قد تقلل مع ثبات العوامل الأخرى الأموال المتاحة لإعادة الاستثمار أو للتحويل إلى الدولة، ولذلك لا يمكن فصل تقييم الاقتراض عن مدى استمرار الاعتماد على الغاز.

وتقع الكلفة على الأجيال المقبلة في صورة موارد أقل متاحة للاختيار، وحاجة محتملة إلى تجديد الدين أو استخدام الأصول أو تعديل الإنفاق والإيرادات، وتصبح السياسة مجحفة عندما تُستخدم الثروة المتوقعة لتبرير التزامات طويلة دون إثبات منافع مستدامة تقابلها، فالمعيار الذي ينبغي محاسبة السلطات القطرية

عليه هو مقدار الثروة والقدرة الإنتاجية الصافية التي تتركها بعد
سداد الديون، لا حجم الأموال التي استطاعت اقتراضها.

توصيات

1. نشر صورة شاملة للدين العام: تضم ديون الحكومة والشركات الحكومية والضمانات التي تقدمها الدولة، مع توضيح قيمة الالتزامات وفوائدها ومواعيد سدادها، حتى يتمكن المجتمع من معرفة الأعباء التي تتحملها قطر فعليًا.
2. إخضاع الاقتراض لرقابة مستقلة وفعالة: تُلزم السلطات بتبرير الحاجة إلى كل قرض، وبيان أوجه استخدامه وجدواه الاقتصادية، ونشر نتائج مراجعة الإنفاق الممول بالديون.
3. تقييم مخاطر التوسع في الغاز قبل تحمل التزامات جديدة: وذلك من خلال اختبارات معلنة تقيس القدرة على السداد عند انخفاض أسعار الغاز أو تراجع الطلب عليه أو ارتفاع تكاليف المشروعات، بدل بناء القرارات على توقعات متفائلة وحدها.
4. حماية الأجيال القادمة من ترحيل أعباء الحاضر: وذلك بوضع ضوابط للاقتراض توازن بين كلفة الدين والمنفعة طويلة الأجل، وتحدد من تمويل مشروعات ضعيفة الجدوى تترك للمستقبل التزامات تفوق عوائدها.
5. تقليل الاعتماد على الغاز في تمويل الدولة: بتوجيه الموارد إلى قطاعات إنتاجية قادرة على توليد دخل مستدام، وقياس نجاح

التنوع بمساهمته الفعلية في الإيرادات والصادرات وفرص العمل، لا بحجم الإنفاق المعلن عليه.

6. إعلان خطة واضحة لسداد الديون وإعادة تمويلها: تبين ما يُسَدّد من أصل الدين وما يُستبدل بقروض جديدة، وتوضح كلفة الفوائد مقارنة بالإيرادات، مع توفير احتياطات سائلة لمواجهة الاستحقاقات دون الإضرار بالخدمات الأساسية.

الختامة

تكشف هذه الدراسة أن تقييم الديون في قطر لا يكتمل بالنظر إلى حجمها أو نسبتها إلى الناتج المحلي وحدهما، بل يتطلب معرفة أوجه استخدامها، وكلفة فوائدها، ومواعيد سدادها، ومدى قدرة المشروعات الممولة بها على تحقيق عوائد مستدامة، فالاقتراض قد يدعم التنمية، لكنه يصبح عبئًا حين تتراكم الالتزامات دون منفعة واضحة، أو حين تعتمد القدرة على الوفاء بها على استمرار إيرادات الغاز عند مستويات مرتفعة، ولا يكفي الاستناد إلى ضخامة الأصول والاستثمارات لتبرير القرارات المالية، لأن امتلاك الثروة لا يعني السلطات من بيان كلفة خياراتها ومخاطرها، كما أن انخفاض نسبة الدين لا يثبت وحده تراجع الأعباء، ما لم يصاحبه توضيح لحجم السداد الفعلي، والالتزامات الجديدة، وديون الشركات الحكومية والضمانات المرتبطة بها، وتظل المعلومات المجزأة عائقًا أمام الرقابة والمحاسبة، وتمنع المجتمع من تقييم ما إذا كانت الموارد تُستخدم لبناء اقتصاد قادر على الاستمرار أم لتأجيل مواجهة اختلافاته.

وتتحمل السلطات القطرية مسؤولية ما تتركه قراراتها بعد انقضاء طفرة الإيرادات، فالتوسع في الإنتاج والإنفاق لا يمثل نجاحًا بذاته؛ وإنما تُقاس قيمته بما يضيفه من قدرة إنتاجية ودخل مستدام، بعد

احتساب الديون والفوائد وتكاليف التشغيل والصيانة، وبالتالي، فإن حماية المستقبل تقتضي شفافية شاملة، ورقابة مستقلة، وتنويعًا اقتصاديًا فعليًا، وضوابط تمنع تحميل الأجيال القادمة كلفة مشروعات لا تتناسب منافعها مع أعبائها.

وفي النهاية، فإن الأجيال القادمة ليست أرقامًا في جداول السداد، بل أطفال سيكبرون وهم يحملون أحلامًا وحقًا في وطن يفتح لهم أبواب الحياة، وما ستورثه قطر لهم يتحدد اليوم إما ثروة تمنحهم حرية الاختيار، أو التزامات تستهلك دخلهم وتضيّق فرصهم قبل أن تبدأ حياتهم العملية، ومن المؤلم أن يرث الأبناء فاتورة رفاه لم يختاروه، وأن يُطلب منهم سداد كلفة قرارات لم يكن لهم صوت فيها، وأمانة الحكم تقتضي أن يصل إليهم الوطن قادرًا على رعاية أحلامهم، وأن تبقى ثروته سندًا لمستقبلهم، بدل أن يصبح مستقبلهم هو الضمان لسداد ديون الحاضر.

مراجع

1. تقرير صندوق النقد الدولي المنشور في 2025
<https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2025/english/1qatea2025001-print-pdf.pdf>
2. موازنة 2026
<https://qna.org.qa/en/news/news-details?date=10%2F12%2F2025&id=minister-of-finance-unveils-key-figures-of-the-states-budget-for-2026-main-economic-indicators-for-2025>
3. تقرير صندوق النقد الدولي
<https://www.imf.org/-/media/files/publications/cr/2025/english/1qatea2025001-print-pdf.pdf>
4. صندوق النقد الدولي — مشاورات المادة الرابعة لعام 2024، المنشورة في 11 فبراير 2025
<https://www.imf.org/en/news/articles/2025/02/11/pr25034-qatar-imf-executive-board-concludes-the-2024-article-iv-consultation>
5. البنك الدولي — تقرير الآفاق الاقتصادية والفقر 2025 الصفحة 197 و 177
<https://thedocs.worldbank.org/en/doc/77351105a334213c64122e44c2efc523-0500072021/related/mpo-sm25.pdf>
6. بيان صندوق النقد الدولي بشأن قطر، مايو 2023.
<https://www.imf.org/en/news/articles/2023/05/18/pr23161-qatar-imf-staff-concludes-staff-visit>
7. تقرير صندوق النقد الدولي عن قطر، فبراير 2025 — المقدمة والجدول A3.
8. مسح الموازنة المفتوحة 2023
<https://internationalbudget.org/open-budget-survey/country-results/2023/qatar>

9. تقرير صندوق النقد الدولي عن قطر 2024

<https://www.imf.org/-/media/Files/Publications/CR/2024/English/1QATEA2024001.ashx>

10. S&P Global Ratings تقرير

<https://www.spglobal.com/ratings/en/research/articles/200720-credit-faq-gcc-government-funding-needs-increase-sharply-on-low-oil-prices-and-covid-19-11579327>

11. وثيقة الإصدار المنشورة في بورصة لندن

https://www.rns-pdf.londonstockexchange.com/rns/1910E__1-2021-7-5.pdf

+

الفهرس

الصفحة	الموضوع
2	ملخص
5	مقدمة
8	الفصل الأول: بنية الدين السيادي ومخاطر الاستدامة
8	1. تطور الدين السيادي القطري وبنيته
11	2. مبررات الاقتراض في ظل وفرة الثروة
14	3. الدين المعلن والالتزامات التي قد تحملها الدولة
18	4. حدود مؤشرات الاستدامة
21	الفصل الثاني: إدارة الدين والثروة وحدود الشفافية والمساءلة
21	1. صناعة الدين العام وحدود المحاسبة
23	2. شفافية الحسابات
25	الفصل الثالث: المالية العامة وهشاشة الاعتماد على الربح
25	1. الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية
28	2. التنوع المعلن واستمرار الارتهان للنفط والغاز
30	الفصل الرابع: الأجيال القادمة وكلفة الخيارات المالية الراهنة
30	1. الثروة الناضبة وحقوق الأجيال القادمة
31	2. الأعباء الموجبة للسياسات الحالية
36	التوصيات
38	الخاتمة
40	مراجع

اقتصاد الديون في قطر

الديون السيادية، المالية العامة، العدالة بين الأجيال

يتناول هذا الكتاب اقتصاد الديون في قطر وما يثيره من أسئلة جوهرية حول إدارة الثروة الوطنية، ومبررات الاقتراض في بلد غني بموارد النفط والغاز، ومدى تبرير كلفته والتزاماته المستقبلية. ويحلل العلاقة بين الدين السيادي وأولويات الإنفاق وإدارة المال العام، ويقيم ما إذا كانت السياسات الراهنة تبني اقتصاداً مستداماً أم ترسخ الاعتماد على إيرادات الموارد وتؤجل الإصلاح الهيكلي.

وتضم الدراسة تطور الدين السيادي القطري وبنيته ومصادر تمويله، وشفافية القرارات المالية، وفعالية الرقابة على الاقتراض والإنفاق. كما تتناول بنية المالية العامة وكفاءة المشروعات الكبرى وعوائدها، والمخاطر الناجمة عن الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية. وتبحث آثار هذه الخيارات على الأجيال القادمة، وضرورة تحويل الثروة الناشئة إلى أصول مستدامة، مع ضمان المساءلة وتعزيز الشفافية في إدارة الموارد العامة.

ومن خلال وضع المبررات الاقتصادية للقرارات المالية وشفافيتها والمساءلة عنها في صميم التحليل، يقدم الكتاب تقييماً نقدياً للنموذج القطري، ويبرز الآثار طويلة الأمد لسياسات الدين والإنفاق الراهنة على الاستقرار الاقتصادي للبلاد وحقوق الأجيال القادمة.

المحاور الرئيسية



الدين السيادي

التطور والبنية ومصادر التمويل وكلفة خدمة الدين.



الحوكمة والشفافية

الرقابة على الاقتراض والإنفاق وإدارة الثروة السيادية.



المالية العامة

الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية وكفاءة المشروعات الكبرى.



العدالة بين الأجيال

الأصول والالتزامات وأثرها على الأجيال القادمة.



الإصلاحات والمساءلة

تدابير لضمان النمو المستدام والشفافية والإدارة المسؤولة للدولة.